العدد 3783 - السنة الثالثة عشرة
الأربعاء 13 صفر 1442 - الموافق 30 سبتمبر 2020
Wednesday 30 September 2020 - No.3783 - 13 th Year

اقتصاديون ينعون سموه بقلوب باكية .. بقضاء الله راضية

الحزن يخيم على أداء «الدينار والبورصة» في يوم وداع «أمير الإنسانية»

اللون «الأسود» يخيم على مؤشرات البورصة

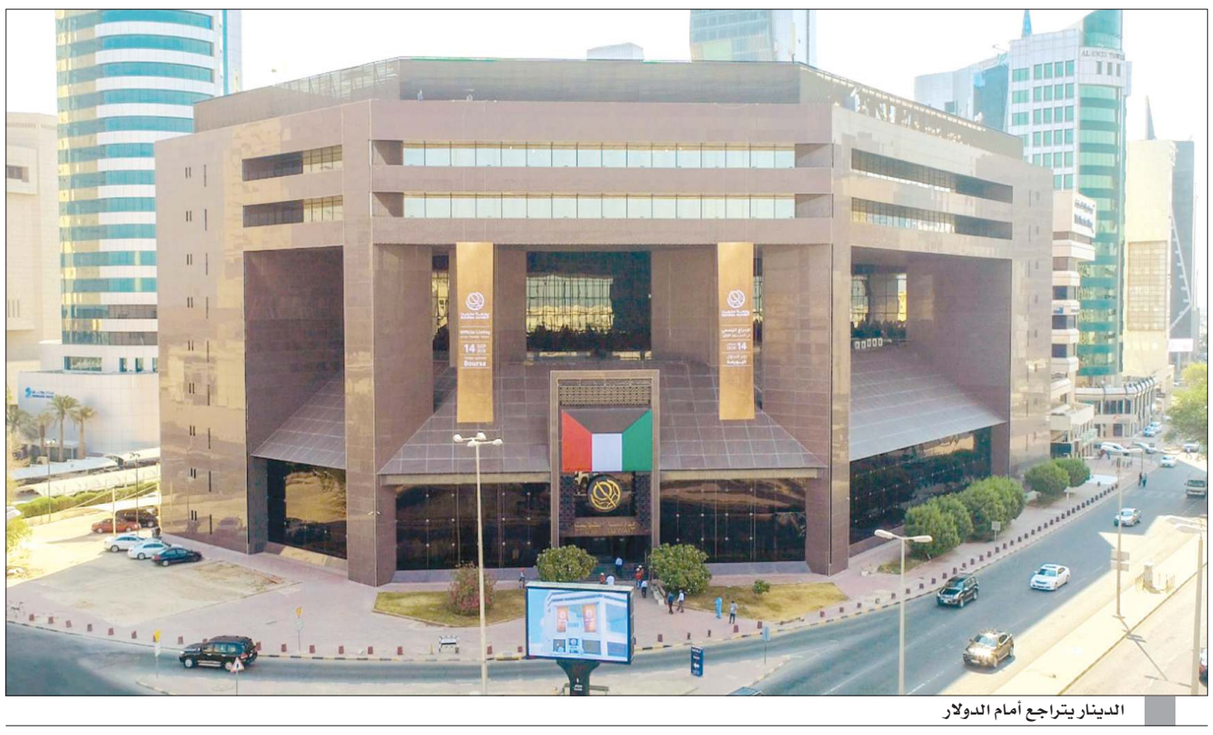

الدينار يتراجع أمام الدولار

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على انخفاض مؤشر السوق العام 5ر121 نقطة ليبلغ مستوى 20ر5445 نقطة بنسبة هبوط بلغت 18ر2 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 5ر545 مليون سهم تمت عبر 22000 صفقة نقدية بقيمة 104ر05 مليون دينار (نحو 5ر374 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 6ر94 نقطة ليبلغ مستوى 51ر4303 نقطة بنسبة هبوط بلغت 15ر2 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 9ر362 مليون سهم تمت عبر 9949 صفقة نقدية بقيمة 8ر21 مليون دينار (نحو 48ر78 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 05ر135 نقطة ليبلغ مستوى 84ر6020 نقطة بنسبة هبوط بلغت 19ر2 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 5ر182 مليون سهم تمت عبر 12051 صفقة بقيمة 18ر82 مليون دينار (نحو 8ر295 مليون دولار).

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 12ر123 نقطة ليبلغ مستوى 63ر4319 نقطة بنسبة هبوط بلغت 77ر2 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 4ر323 مليون سهم تمت عبر 8390 صفقة نقدية بقيمة 07ر20 مليون دينار (نحو 25ر72 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (فنادق) و(تجارة) و(وثاق) و(ثريا) أما شركات (أعيان) و(آن) و(بيتك) و(بتروجلف) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (السلام) و(أعيان) و(المنار) و(يونيكاب) الأكثر انخفاضا.

الدينار يتراجع

وقالت وكالة رويترز للأنباء إن بيانات Refinitiv أظهرت تراجع الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الآجلة، قبيل الإعلان الرسمي عن وفاة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح.

وأشارت رويترز، إلى أن عقود ثلاثة أشهر للدولار قفزت مقابل الدينار بما يصل إلى 84 نقطة أمس، مقتربة من ذروتها في أربعة أشهر، وفقا لبيانات Refinitiv.

وRefinitiv هي مزود عالمي لبيانات السوق المالية والبنية التحتية تمتلك مؤسسة طومسون رويترز 55% منها.

وقد انتهج بنك الكويت المركزي طوال الفترة الممتدة من 18 مارس 1975 حتى نهاية العام 2002، سياسة ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة مرجحة من العملات العالمية.

وذكر البنك المركزي أنه طبقاً لهذه السياسة يقوم بتحديد سعر صرف الدينار بناء على سلة خاصة مرجحة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مهمة مع دولة الكويت.

وخلال الفترة من 5 يناير 2003 حتى 19 مايو 2007، تم ربط الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي ضمن هوامش محددة بموجب المرسوم الأميري رقم 2002/266، الذي ينص على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي ضمن هوامش حول سعر التعادل وذلك مع بداية العام 2003، ليعلن سعر التعادل لصرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الامريكي لأول يوم عمل من يناير 2003 والموافق الاحد 5 يناير 2003.

وتحدد سعر الصرف عند 299.63 فلس لكل دولار و بهامش (– / +) 3.5 % ، وذلك استناداً إلى نفس الأسس والاعتبارات التي دأب بنك الكويت المركزي على تطبيقها في تحديد سعر صرف الدينار الكويتي بموجب نظام سلة العملات، وذلك لضمان سلاسة الانتقال من ربط سعر صرف الدينار بسلة من العملات المرجحة إلى ربطه بالدولار الأمريكي ضمن هوامش محددة.

وبدء من 20 مايو 2007 و بموجب المرسوم رقم 147/2007 ، تم اعادة ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة غير مفصح عنها ومرجحة من العملات العالمية لاهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت. إن العودة لسياسة سعر الصرف المتبعة قبل 2003 جاءت بهدف المحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية واحتواء أثار الضغوط التضخمية على الاقتصاد المحلي، بحسب البنك المركزي الكويتي.

دموع ووداع

ونعى اقتصاديون كويتيون، الشعب الكويتي والأمتين العربية والإسلامية في وفاة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – رحمه الله – الذي رحل بعد مسيرة حافلة بالإنجاز والعطاء، وخدمة جليلة للبلاد وللأمتين العربية والإسلامية والإنسانية جمعاء، داعين الله أن يتغمده بعظيم رحمته ويسكنه الفردوس الأعلى.

مؤكدين أن سموه رحمه الله كان يملك نظرة اقتصادية متطورة استطاع بها مواكبة النهضة الاقتصادية الكبيرة التي يمر بها العالم اجمع. وذكر وزير النفط الاسبق علي البغلي ان عهد سموه تميز بتوجهات اقتصادية متميزة حيث بدأ عهده عندما كان رئيسا للوزراء وقبل تبوئه مسند الامارة بزيارة الدول الآسيوية ذات الاقتصاديات الصاعدة مثل سنغافورة وماليزيا وكوريا حيث اعجب بالتقدم الاقتصادي السنغافوري والشفافية ومحاربة الفساد وهي مبادىء صارمة تتخذها حكومة ذلك البلد واهلتها لتبوؤ ذلك المركز الاقتصادي المتقدم ضمن الاقتصاديات الاسيوية والعالمية.

واضاف ان سموه كان له شخصية عملية تنتهج مبدأ الاقتصاد الحر واتاحة المجال للاقتصاد الكويتي لينافس اقتصاديات المنطقة لان الكويت بموجب نظرة سموه تمتلك كل اساسيات النجاح من عقول وكفاءات اقتصادية مشهود لها بالتميز والنجاح في كل دول الخليج وجميع انحاء العالم .

واشار الى ان الاقتصاد الكويتي الذي يعتمد على انتاج النفط عاش افضل سنواته وبالتالي فانه الوقت المناسب للنهوض بهذا الاقتصاد الى مراكز متقدمة كان يشغلها في السابق. واوضح البغلي ان سموه كان دائما ما يدعو إلى تذليل الصعاب والعقبات امام المستثمرين المحليين والعالميين و تخفيف القيود البيروقراطية وتشريع قوانين جديدة لحماية وتشجيع الاستثمار حتى تكون الكويت مركزا ماليا واقتصاديا للمنطقة وللعالم.

من جهتها وصفت مدير عام بنك الكويت الوطني شيخة خالد البحر سموه رحمه الله بـ»ابوالقطاع الخاص « لتبنيه اطروحات ومتطلبات القطاع الخاص. واضافت ان سموه كان يدعم القطاع الخاص بشكل كبير ويستمع لافكارهم وشجونهم كذلك يدعم مشاريعهم وتوجهاتهم لتنمية الاقتصاد الكويتي ويتبناها ويدفع بها الى الامام. واشارت البحر الى زيارة سموه رحمه الله الى دول شرق آسيا حين كان رئيسا للوزراء مع وفد كبير من القطاع الخاص ورجال الاعمال ليرسل رسالة واضحة لهذه الدول وهي دعمه للقطاع الخاص وبأن الكويت بلد مؤسسات بالاضافة الى دفع القطاع الخاص للتعرف على المشاريع الاقتصادية الجديدة والمتطورة الى جانب تفعيل التبادل التجاري مع هذه الدول.

وقد شهد عهد سموه اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص واشراكه في الحوار قبل سن أي قوانين جديدة وكذلك اقرار قانون الخصخصة وتعديل القانون التجاري وقانون الضريبة على المستثمر الاجنبي لتشجيعهم على الاستثمار والمساهمة في المشاريع الكبيرة في البلاد مثل مشاريع البنية التحتية ومشاريع الطاقة والموافقة على مشروع حقول الشمال. من جهته قال رئيس مجلس الادارة العضو المنتدب لشركة بيان للاستثمار فيصل المطوع ان سمو الامير الشيخ صباح الاحمد رحمه الله كان صاحب نظرة ثاقبة في القضايا الاقتصادية لخبرته الطويلة والعريقة في المجالات السياسية والاقتصادية. واضاف ان سموه رحمه الله حين كان رئيسا للوزراء طالب بالعمل على تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري رئيسي في المنطقة وهو الامر الذي اثلج صدور الكويتيين جميعا واحيا آمالهم بأن تتبوأ الكويت مركزها التجاري والتاريخي المرموق لتكون درة الخليج حيثما كانت وستكون بمشيئة الله تحت ظلاله ورعايته. واشار الى ان القطاع الخاص الكويتي قطاع حي وقوي بما ساهم في خلق البيئة الاقتصادية الرحبة والمناخ الملائم من تعديل للقوانين والانظمة والاجراءات المتبعة في النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق هذا الهدف السامي والكبير. واضاف ان سموه رحمه الله كان يقوم بجولات عدة في دول العالم المختلفة وبادر بخلق الدبلوماسية الاقتصادية وطلب من سفراء الكويت في دول العالم ان يعملوا ضمن هذه السياسة الاقتصادية الجديدة لتوطيد اواصر العلاقات الاقتصادية بين الكويت وهذه الدول. واوضح المطوع ان سموه رحمه الله كان قد اكد في مناسبات عدة ان القطاع الخاص يجب ان يكون له دور رئيسي في التنمية الاقتصادية كما كان سموه دائما يصطحب معه في جولاته المختلفة وفدا يمثل القطاع الخاص الى جانب الوفد الرسمي ما يدل على اهتمامه بالدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع والتشجيع والدعم اللذين حصل عليهما من سموه. وذكر ان سموه رحمه الله كان يدعم عملية الاصلاح الاقتصادي في البلاد ويحرص على ان تواكب الكويت النهضة الاقتصادية الكبيرة التي يمر بها العالم ضمن النظام الجديد من العولمة والتكنولوجيا الحديثة ونظام عالم القرية الصغيرة لذا كان دائما يوجه وزراءه نحو التفاعل مع التحول الكبير الذي يجب ان تقوم به الكويت من اجل عملية الاصلاح الاقتصادي اسوة بالدول الاخرى.

وكانت الكويت قد شهدت العديد من النجاحات والطفرات والقفزات الاقتصادية في عهد سموه رحمه الله، وخير دليل على ذلك أنه وفقاً للتقرير الدولي (الاعمال التجارية 2007) الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية (أي اف سي) التابعة للبنك الدولي احتلت الكويت المركز الثاني بعد السعودية كأكثر الدول العربية جذبا للاستثمارات الاجنبية. كما حققت الكويت المركز الرابع على مستوى الشرق الاوسط وشمال افريقيا وال44 على مستوى العالم في النمو الاقتصادي التنافسي وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لمؤشر التنافس الدولي (جي سي أي). وذكرت شركة (الشال) للاستشارات ان جملة الايرادات المحصلة للكويت في نهاية نوفمبر 2006 بلغت 7ر10 مليار دينار محققة بذلك زيادة قاربت نسبتها 3ر26 في المئة عن مستوى جملة الايرادات المقدرة لكامل السنة المالية والبالغة نحو 5ر8 مليار دينار.

الشمالي: 19 مليار دولار.. حجم التبادل التجاري بين الكويت والصين

مشعل الشمالي

قال قنصل عام دولة الكويت في شنغهاي مشعل الشمالي، إن الصين تعتبر أكبر شريك تجاري للكويت بتبادل تجاري يقدر بأكثر من 19 مليار دولار مشيدا بالعلاقات الثنائية الكويتية الصينية التي تأسست في عام 1974.

وأضاف الشمالي بمناسبة مرور 71 عاما على تأسيس جمهورية الصين الشعبية الذي يوافق 1 أكتوبر من كل عام، إن الصين ومنذ تأسيسها حققت إنجازات غير مسبوقة في مختلف المجالات ولها بصمات واضحة في مجال تحقيق تكامل اقتصادي دولي.

وذكر الشمالي في هذا السياق أن التمثيل الدبلوماسي الكويتي في الصين يعتبر الأكبر بوجود سفارة وثلاث قنصليات عامة مما يؤكد على الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

وأوضح أن افتتاح القنصلية العامة لدولة الكويت في شنغهاي يؤكد على تطلع دولة الكويت لتنمية وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين لاسيما في الجانب الاقتصادي حيث تعتبر شنغهاي العاصمة الاقتصادية في البر الرئيسي الصيني.

وأشار إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها الصين في مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) للحد من الجائحة والسيطرة عليها مبيناً أن التعاون بين البلدين في هذا المجال كان على أعلى المستويات.

ولفت الشمالي إلى قيام الكويت باستيراد العديد من المعدات الطبية اللازمة للكشف والوقاية من فيروس (كورونا المستجد) من الصين كما قام فريق طبي صيني مختص بزيارة البلاد في شهر أبريل/نيسان الماضي لتقديم الدعم والمساعدة للأجهزة الطبية الكويتية في مكافحة هذه الجائحة.

بنك «الكويت الدولي» يُصدر صكوكاً بـ 300 مليون دولار

بنك الكويت الدولي

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) أنه أحاط بنك الكويت المركزي علماً، بشأن إصدار المصرف صكوك متوافقة مع الشريحة الثانية لرأس المال المُساند، وذلك في حدود 300 مليون دولار كحد أقصى أو ما يُعادلها بالعملات الأخرى.

وقال البنك في بيان للبورصة الكويتية، إن الغرض من إصدار تلك الصكوك هو تدعيم قاعدة رأسمال البنك وفقاً لمعيار كفاية رأس المال (بازل 3).

وأوضح «الكويت الدولي» أن الإصدار لا يوجد له تأثير جوهري على المركزي المالي للبنك في الوقت الحالي، مؤكداً على الإعلان عن أية تطورات في هذا الخصوص لاحقاً.

كان البنك أعلن في 10 سبتمبر الجاري، عن حصوله على موافقة بنك الكويت المركزي النهائية على برنامج لإصدار صكوك بقيمة لا تتجاوز 2 مليار دولار أو ما يُعادلها بالعملات الأخرى. ووافقت هيئة أسواق المال الكويتية للبنك في منتصف أغسطس الماضي، على إصدار صكوك بقيمة 750 مليون دولار ضمن برنامج إصدار الصكوك المحدد بسقف 2 مليار دولار أو ما يعادلها من العملات الأخرى. وتراجعت أرباح البنك 98.9% بالنصف الأول من العام الجاري، لتصل إلى 103.25 ألف دينار، مقابل أرباح بقيمة 9.61 مليون دينار للفترة المماثلة من العام الماضي.

«أرزان» تحصل على موافقة الهيئة لمزاولة نشاط «صانع سوق»

أعلنت مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار عن حصولها على موافقة مبدئية من هيئة أسواق المال الكويتية؛ لمزاولة نشاط صانع سوق.

وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، أمس الثلاثاء، إن الموافقة جاءت بناءً على قرار هيئة أسواق المال رقم (95) لسنة 2020.

وأعلنت "أرزان" في 12 مايو الماضي، عن موافقة مجلس إدارة الشركة على تقديم طلب ترخيص للهيئة؛ لإضافة نشاط صانع السوق إلى أنشطة المجموعة.

كانت الشركة تحولت للخسارة في النصف الأول من العام الجاري بقيمة 8.44 مليون دينار، مقارنة بربح قدره 3.54 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2019.